قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٤٣٧ لسنة ٢٠١٨

بالموافقة على اتفاقية بشأن التعاون الاقتصادي والفني

بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية بنجلاديش الشعبية

والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على نص المادة (١٥١) من الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء ؛

قـــرر :

(مـادة وحيدة)

وُوفق على اتفاقية بشأن التعاون الاقتصادي والفني بين حكومتي جمهورية مصر العربية وجمهورية بنجلاديش الشعبية ، والموقعة في القاهرة بتاريخ ٢٠١٨/٧/٢ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٦ محرم سنة ١٤٤٠هـ

(الموافق ١٦ سبتمبر سنة ٢٠١٨م) .

عبد الفتاح السيسى

وافق مجلس النواب على هذا القرار بجلسته المعقودة في ٣ ربيع الأول سنة ١٤٤٠ هـ

(الموافق ١١ نوفمبر سنة ٢٠١٨ م) .

اتفاقية

بشأن التعاون الاقتصادي والفني

بـين

حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية بنجلاديش الشعبية

تدعيمًا لأواصر الصداقة وتنمية التعاون القائم على أساس من المساواة والمصلحة المشتركة بين البلدين في المجالات الاقتصادية والفنية ، فإن حكومة جمهورية مصر العربية وتمثلها وزارة الاستثمار والتعاون الدولي وحكومة جمهورية بنجلاديش الشعبية ويمثلها قسم العلاقات الاقتصادية بوزارة المالية المشار إليهما فيما بعد "الطرفان المتعاقدان" .

إدراكًا لأهمية وضع آليات تسهم في عملية التطوير والحاجة لتنفيذ برامج اقتصادية وفنية والتي تساهم في النمو الاقتصادي والاجتماعي في البلدين .

اتفق الطرفان المتعاقدان على ما يلي :

(المادة الأولى)

يقوم الطرفان المتعاقدان باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتشجيع ودعم التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين بصورة تسهم في تنمية الاقتصاد تحقيقًا لمصلحة كل منهما وفقًا للأولويات التي تنص عليها سياسات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل منهما وبما يحقق الرفاهية لشعبيهما .

(المادة الثانية)

يقوم الطرفان المتعاقدان ببحث سبل وإمكانيات التعاون في المجالات التالية :

(أ) التعاون في المجالات الاقتصادية والفنية .

(ب) التعاون بين شركات القطاع العام والقطاع الخاص لدى الطرفين المتعاقدين لإنشاء المشروعات المشتركة ، وتشجيع الاستثمارات المتبادلة في كلا البلدين .

(جـ) تبادل الوفود والأعمال التحضيرية لتنفيذ شراكات واستثمارات .

(د) تبادل الخبراء والمتدربين .

(هـ) تبادل المعلومات والوثائق الفنية في المجالات ذات الصلة .

(و) تقديم المنح الدراسية في المجالات الاقتصادية المجتمعية والفنية ، وتعمل هذه المنح على توفير فرص لكل من الرجال والنساء في مجال التنمية البشرية والتوظيف .

(ز) تبادل وجهات النظر في مجال الأبحاث الاقتصادية والفنية والأعمال التجريبية ، ونقل التكنولوجيا ، وتدريب الخبراء المتخصصين في مجال هذه الاتفاقية ، وأيضًا ما يلزم من خبراء آخرين حسبما يتم الاتفاق عليه بين البلدين .

(ح) أية أشكال أخرى للتعاون في المجالات الاقتصادية والفنية .

(المادة الثالثة)

يلتزم كل من الطرفين المتعاقدين باستخدام الوثائق والمعلومات الفنية التي يتلقاها من الطرف المتعاقد الآخر للأغراض المنصوص عليها في هذه الاتفاقية فقط ، ويلتزم بعدم الإفصاح عليها لأي طرف ثالث دون الحصول على موافقة كتابية مسبقة من الطرف المتعاقد الآخر .

(المادة الرابعة)

يؤكد الطرفان المتعاقدان من خلال المؤسسات والجهات المعنية تحقيق المتطلبات اللازمة للتعاون الاقتصادي والفني وفقًا لما تنص عليه هذه الاتفاقية ، وفي إطار القوانين واللوائح المعمول بها في كلا البلدين .

(المادة الخامسة)

يجوز للطرفين المتعاقدين تعديل أو تغيير جزء أو كل هذه الاتفاقية ، ويتم ذلك فقط بموافقة كتابية متبادلة بينهما ، من خلال القنوات الدبلوماسية ويدخل تعديل الاتفاقية حيز النفاذ بذات الإجراءات المنصوص عليها في المادة (٧) من هذه الاتفاقية .

(المادة السادسة)

تتم تسوية أي خلاف ينشأ بين الطرفين المتعاقدين بشأن تفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية من خلال التشاور والمفاوضات الودية بينهما عبر القنوات الدبلوماسية .

(**المادة السابعة**)

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ من تاريخ الإخطارات الكتابية المتبادلة بين الطرفين المتعاقدين والتي تشير إلى استكمال الإجراءات الدستورية .

تسري هذه الاتفاقية لمدة عشر سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ ، وتجدد تلقائيًا لمدد مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الآخر - كتابةً - من خلال القنوات الدبلوماسية برغبته في إنهاء هذه الاتفاقية ، وذلك قبل انتهاء سريانها بستة أشهر على الأقل .

لن يؤثر إنهاء هذه الاتفاقية على سريان تنفيذ البرامج ، المشروعات أو الأنشطة المتفق عليها ، والتي تستمر حتى الانتهاء من تنفيذها .

وإشهاداً على ما تقدم ، قام الموقعان أدناه - المفوضان رسميًا من قبل حكومتيهما - بالتوقيع على هذه الاتفاقية .

تم تحرير هذه الاتفاقية من نسختين أصليتين في القاهرة في الثاني من يوليو ٢٠١٨ باللغتين العربية والإنجليزية ، وتتساوى هذه النصوص جميعها في الحجية القانونية ، وفي حالة الاختلاف حول تفسير أحكام هذه الاتفاقية يعتد بالنص المحرر باللغة الإنجليزية .

نيابة عن	نيابة عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة جمهورية بنجلاديش الشعبية
(**التوقيع**)	(**التوقيع**)
دكتورة/ **سحر نصر**	السيد/ **محمد علي ساركار**
وزيرة الاستثمار والتعاون الدولي	سفير جمهورية بنجلاديش الشعبية
	لدى مصر